

Distr.
GENERAL

الجمعية العامة



A/43/613
15 September 1988
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

الدورة الثالثة والأربعون
البنود ٣٧ و ٤٠ و ٧٧ من جدول الأعمال المؤقت*

قضية فلسطينالحالة في الشرق الأوسطتقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية
التي تمس حقوق الانسان لسكان الاراضي المحتلة

رسالة مؤرخة في ١٤ ايلول/سبتمبر ١٩٨٨ وموجهة الى الامين
العام من الممثل الدائم لزمبابوي لدى الامم المتحدة

يشرفني أن احيل طيه البلاغ الصادر عن وزراء خارجية لجنة بلدان عدم الانحياز
التسعة المعنية بفلسطين في اجتماعهم المعقود في نيقوسيا ، قبرص ، في ٧ ايلول/
سبتمبر ١٩٨٨ (انظر المرفق) ، مع الرجاء بأن يعمم بوصفه وثيقة رسمية من وثائق
الجمعية العامة تحت البنود ٣٧ و ٤٠ و ٧٧ من جدول الأعمال المؤقت .

(توقيع) أ . س . ج . مودينجي

السفير

الممثل الدائم

مرفق

بلاغ صادر في نيقوسيا بتاريخ ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨
عن وزراء خارجية لجنة بلدان عدم الانحياز التسعة
المعنية بفلسطين

اجتمع وزراء خارجية لجنة بلدان عدم الانحياز التسعة المعنية بفلسطين في نيقوسيا ، قبرص ، في يوم ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ لاستعراض الحالة في الشرق الاوسط وللتنظر فيما يمكن أن تتخذه اللجنة من اجراءات في سياق ولايتها للاسهام في جهود السلم في المنطقة بهدف التوصل الى تسوية شاملة وعادلة ودائمة لازمة الشرق الاوسط ، ولاسيما المشكلة الفلسطينية وقضية فلسطين التي هي محور أزمة الشرق الاوسط .

كرر الوزراء تأكيد الالتزام الثابت لبلدان حركة عدم الانحياز بالبحث عن تسوية شاملة وعادلة ودائمة للحالة في الشرق الاوسط واكدوا من جديد أن الشرطين اللذين لابد من تحقيقهما لإقامة السلم في المنطقة هما :

(١) انسحاب اسرائيل غير المشروط من جميع الاراضي الفلسطينية والاراضي العربية الاخرى التي تحتلها منذ عام ١٩٦٧ ، بما في ذلك القدس ؛

(٢) حصول الشعب الفلسطيني على حقوقه غير القابلة للتصرف وممارسته لتلك الحقوق (حق الفلسطينيين في العودة الى ديارهم ، وتقرير مصيرهم بدون تدخل خارجي ، والحق في الاستقلال الوطني ، والحق في إقامة دولة مستقلة وذات سيادة في فلسطين) وفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقرارات ذات الصلة .

واستمعت اللجنة الى بيان أدلى به معادة السيد فاروق قدومي (منظمة التحرير الفلسطينية) عن سير الانتفاضة الفلسطينية البطولية ضد الاحتلال الاسرائيلي ، والحالة في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان ، والقرارات التي اتخذتها المملكة الاردنية الهاشمية حديثا والمتصلة بالخطة العربية ، والقرار والاجراءات ذات الصلة التي اتخذها المجلس المركزي .

واستمعت اللجنة أيضا الى بيان أدلى به معادة الدكتور أحمد طالب ابراهيمسي (الجزائر) عن مؤتمر القمة العربية الاستثنائي المعقود في مدينة الجزائر في الفترة من ٧ الى ٩ حزيران/يونيه ١٩٨٨ .

وأشار الوزراء الى القرارات ذات الصلة التي اتخذها رؤساء دول أو حكومات بلدان حركة عدم الانحياز في مؤتمر قمتمهم الثامن بخصوص قضية فلسطين والحالة في الشرق الاوسط . ولاحظوا بقلق بالغ ان الحالة ازدادت تفاقمًا وذلك بوجه خاص نتيجة لسياسات وممارسات "القبضة الحديدية" لاسرائيل ، السلطة القائمة بالاحتلال ، ضد الشعب الفلسطيني . ونوه الوزراء بانتفاضة الشعب الفلسطيني وخاصة بتوحيد وتنسيق مقاومة الشعب وما اتسمت به من انضباط وتحكم في الذات .

وأعرب الوزراء عن قلق بالغ إزاء الحالة السائدة في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين بشتاتلا وبرج البراجنة في بيروت . ورجوا أن تنهج الأمم المتحدة بمسؤوليتها الكاملة عن سلامة الفلسطينيين داخل مخيمات اللاجئين وفي الأراضي الفلسطينية الخاضعة لاحتلال الاسرائيلي ، وعن اتخاذ إجراءات وقائية لضمان أمنهم . وفي هذا السياق أعرب الوزراء عن تقديرهم لمبادرة الأمين العام للأمم المتحدة والتوصيات الواردة في تقريره المؤرخ في ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ (S/19443) ، وهم يرون أن مجلس الأمن ينبغي أن يضع تلك التوصيات في اعتباره بهدف إجازة تنفيذها ، كلية ، وبصورة خاصة توفير أنواع مختلفة من الحماية ، أي الحماية المادية والقانونية ، والمساعدة ذات الطابع العام والدعاية من خلال وسائط الاعلام الدولية .

وأبلغت اللجنة كذلك بالإجراء الذي اتخذته المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية في ضوء قرار الاردن المتمثل بالضفة الغربية وأعربت عن تقديرها لاستجابة اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية المتمثلة في الاعراب عن الاستعداد كذلك لتحمل المسؤولية الكاملة عن مواصلة تشغيل الهياكل الادارية في الأراضي الفلسطينية المحتلة بالضفة الغربية وقطاع غزة .

ورحب الوزراء بالتعاون بين الاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية فيما يتعلق بالحقوق التي اكتسبها الفلسطينيون خلال فترة "وحدة الضفتين" وأعربوا في هذا الخصوص عن ثقتهم في أن هذا التعاون سيتواصل الى أن يتم التوصل الى حل عادل لمشكلة فلسطين .

وكرر الوزراء تأكيد التزام حركة عدم الانحياز بتأييد الاجراءات التي تتخذها منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الوحيد والشرعي للشعب الفلسطيني ، في السعي الى الحصول على حق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في الاستقلال والسيادة في فلسطين . وإعمال ذلك الحق .

وأشار الوزراء ، فضلا عن ذلك ، الى مقررات حركة عدم الانحياز التي أكدت ، في جملة أمور ، حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة وذات السيادة في فلسطين ، وفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقرارات ذات الصلة . وأعادوا في هذا السياق تأكيد حق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في إعلان دولة فلسطين المستقلة وذات السيادة على الأراضي الفلسطينية .

وحث الوزراء الأمين العام على تكثيف مساعيه الرامية الى التوصل الى سلم شامل وعادل ودائم في الشرق الاوسط عن طريق ايجاد تسوية عادلة لقضية فلسطين ، طلبوا الى مجلس الأمن وبوجه خاص الاعضاء الدائمين الخمسة دعم هذه المساعي بغية إقامة السلم في المنطقة عن طريق عقد المؤتمر الدولي للسلام وفقا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٥٨/٢٨ جيم المؤرخ في ١٣ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٣ .

إن الكفاح البطولي للشعب الفلسطيني ، خصوصا على النحو الذي تجلى به في الانتفاضة داخل الأراضي المحتلة ، أثبت للعالم أن ٢٠ سنة من الاحتلال الاسرائيلي ومن ارهابه وقمعه قد فشلت في تحطيم ارادته والقضاء على حقه في العيش كنف الحرية في وطنه ، واتخاذ منظمة التحرير الفلسطينية ممثلا له ، وتصميمه على إقامة دولة فلسطينية مستقلة . وطلب الوزراء الى جميع الدول والمؤسسات وكافة شعوب العالم تعزيز وزيادة تضامنها مع ذلك الكفاح وإدانة أعمال القمع الاسرائيلي الغاشم التي تسببت ، خلال الأشهر الأخيرة وحدها ، وفي جملة ماى أخرى ، في موت مئات الفلسطينيين .

وطلب الوزراء الى أعضاء حركة عدم الانحياز وجميع الدول الاخرى أن تسهم بسخاء في الانتفاضة معنويا وسياسيا وماديا (أغذية ولوازم وسبل عيش وأموال) ، بصورة مباشرة وكذلك عن طريق أجهزة ووكالات الأمم المتحدة ، مع توفير تسهيلات لتقديم المساعدة والخدمات اللازمة .

وقدر الوزراء أن اللجنة ينبغي أن تواصل استعراض التطورات الدولية الحالية فيما يتصل بالشرق الاوسط ولا سيما في ضوء قراري الجمعية العامة ٥٨/٢٨ جيم

و ٤٣/٤١ دال المؤرخ في ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ ، ورحبوا بالمعاطف والمؤامرات المتزايدتين تأييدا لعقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط تحت رعاية الأمم المتحدة وبمشاركة جميع الأطراف المعنية على قدم المساواة وبحقوق متساوية ، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الوحيد والشرعي للشعب الفلسطيني . وفي هذا الخصوص كرر الوزراء توجيه ندائهم من أجل عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط في وقت مبكر تحت رعاية الأمم المتحدة وطبقا لأحكام قراري الجمعية العامة ٥٨/٣٨ جيم و ٤٣/٤١ دال . وأكدوا كذلك على المسؤولية الأساسية لمجلس الأمن وبوجه خاص أعضائه الدائمين عن تحقيق ذلك .

وطلب الوزراء الى مجلس الأمن أن يتخذ التدابير الملائمة لكفالة إنهاء الاحتلال الاسرائيلي وانسحاب قوات الاحتلال الاسرائيلية وانشاء قوة للأمم المتحدة تتولى ادارة وحماية الاراضي الفلسطينية خلال فترة انتقالية محددة الى أن يمارس الشعب الفلسطيني سيادته واستقلاله في دولة فلسطينية .

وأكد الوزراء حق منظمة التحرير الفلسطينية الذي لا يقبل المنازعة في المشاركة في دورات وأعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة ، وكذلك في دورات وأعمال أجهزة ووكالات الأمم المتحدة ، بصفة مراقب . وقد أعادت القرارات ذات الصلة للدورة العادية الثانية والأربعين والدورات المستأنفة للجمعية العامة تأكيد حق منظمة التحرير الفلسطينية في أن تكون لها بعثة لدى الأمم المتحدة بالمقر في نيويورك ، والحق في أن تكون لها مبان ومرافق عمل أخرى ، وحق موظفيها في دخول الولايات المتحدة الأمريكية والبقاء فيها لأداء وظائفهم . وأعرب الوزراء عن ادراكهم لمفزى فتوى محكمة العدل الدولية بخصوص هذه المسألة . وأعربوا عن ارتياحهم لفشل المحاولات الرامية الى إعاقة أعمال بعثة منظمة التحرير الفلسطينية التي لها مركز المراقب لدى الأمم المتحدة .

وقدر الوزراء أن اللجنة ينبغي أن تواصل العمل بنشاط وعلى نحو وثيق مع المنظمات الاقليمية والدولية بغية تعزيز فكرة عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط وأن تطلب من رئيس حركة بلدان عدم الانحياز اجراء مشاورات واتصالات ، خصوصا مع الامين العام للأمم المتحدة والاعضاء الدائمين لمجلس الأمن ، لاستنباط مزيد من الاجراءات من أجل تحقيق أهدافنا .
